

## شروط وأحكام أوامر الشراء

الملحق "ن"

أمر التوريد. يعتبر "أمر الشراء" هذا ("أمر التوريد") هو عرض من الشركة التعاونية لتقديم المساعدة والإغاثة في كل مكان (كبير)، لشراء البضائع الموضحة بأمر الشراء هذا من الموردين. يشترط لإسناد أمر التوريد هذا إلى المورد قبوله لجميع الشروط الواردة في هذا الأمر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ألا يتم توريد مشمول أمر التوريد بأسعار أعلى من المذكورة في أمر الشراء هذا أو كميات مختلفة. أية شروط أو أحكام إضافية أو مختلفة ترد في أي مراسلات من المورد مرفوضة بشكل واضح ولا تكون فعالة أو ملزمة ما لم توافق هيئة كير على هذا كتابة، ولا يتم اعتبار أي شروط إضافية أو مختلفة جزء من عقد مبرم بين هيئة كير والمورد حتى وإن قبلت هيئة كير البضائع المرفوضة بموجب أمر التوريد هذا. أي اعتراض من قبل المورد على الشروط الواردة لا يعتد به ويعتبر المورد متنازلاً بقبوله لأمر الشراء هذا. يعتبر كل أمر شراء منتهياً بعد مرور (60) ستين يوماً من "تاريخ التسليم"، ما لم يرد غير ذلك بأمر الشراء هذا أو حسيماً تقوم هيئة كير بإخطار المورد كتابة. يجب أن يبين رقم الأمر أعلاه على كافة الفواتير والمراسلات وقوائم المحتويات والحوايات ومستندات الشحن وغيرها من الوثائق المماثلة.

السعر. الأسعار المذكورة في أمر الشراء هذا كاملة ولا يجوز للمورد إضافة أي رسوم إضافية من أي نوع. يضمن المورد أن أسعار السلع تنافسية مع أسعار السوق السائدة، ولا تتعدى أسعار العملاء الآخرين لكمية ونوعية مماثلة من السلع. فيما يتصل بأي خصم نقدي محدد في أمر الشراء هذا، سوف يتم احتساب الوقت من تاريخ تسليم البضاعة كاملة ونهائية، أو من التاريخ تلقى الفواتير النهائية الصحيحة في قسم المحاسبة الخاص بهيئة كير، إذا كان لاحقاً. على المورد تحديد التكاليف المعمول بها جميعاً، بما في ذلك الضرائب والجمارك ورسوم النقل وغيرها من الرسوم الأخرى ويذكرها على فاتورة المورد كعناصر منفصلة، على أن يتحمل جميع هذه التكاليف باعتبارها جزء من السعر الإجمالي.

الجودة. يضمن المورد أن السلع (أ) خالية من أي نواقص أو عيوب في المواد والتصميم والتصنيع لمدة عام من تاريخ قبول هيئة كير للسلع و(ب) لا ينتهك حقوق أي طرف ثالث، و (ج) ليس محجوزاً عليها أو مرونة. يضمن المورد تخويل جميع الحقوق الخاصة بالسلع وحقوق الملكية لهيئة كير. في حالة عدم تحديد جودة معينة في هذا الأمر، يجب أن تكون البضائع المسلمة من أفضل نوعية متلماً هو محدد بالسوق ومطابقة لجميع المواصفات المعتمدة من المورد أو تتجاوزها.

الشحن والتعبئة. ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الأمر، يجوز شحن جميع البضائع بطريقة الشحن المدفوع مسبقاً تسليم مكان الوصول بدون سداد الجمارك، ولا تتحمل هيئة كير أي رسوم مقابل التعبئة أو الوضع بصناديق أو النقل بالهرايب. يتحمل المورد مسؤولية فقدان أو تلف أي سلع قبل تلقي هيئة كير لها في مكان الوصول. يجب أن تحتوي كل مجموعة من السلع على وثائق تبين اسم الشاحن ومحتويات الطرد ورقم أمر الشراء. ترسل نسخة من بوليصة الشحن والفاتورة وتأكيدات الاستيراد والتصدير والجمارك أو الوثائق المماثلة في وقت الشحن لهيئة كير على العنوان المذكور في أمر الشراء وكذلك مكان الوصول، إذا كان مختلفاً.

التسليم. الوقت جوهري ويجب أن يتم تسليم البضائع بدقة وفقاً لأمر التوريد هذا. يتم إبلاغ هيئة كير فوراً بأي تأخير في الشحن أو خلاف ذلك وقد يتم فرض غرامة تأخير على وصول البضائع وخصمها عند سداد قيمة أمر التوريد في حالة ما إذا كان هذا مذكوراً به. قد لا يتم قبول التسليم الجزئي؛ برما في الاتصال بهيئة كير مقدماً إذا كان هناك طلب للتسليم الجزئي.

الفحص والقبول. جميع السلع تكون خاضعة لتفتيش هيئة كير والاختبار في أي وقت وأي مكان، بما في ذلك في مكان التصنيع. على المورد أن يوفر لمفتشي هيئة كير نسخ الرسومات والمواصفات والمعلومات المطبوعة على البضائع وتوفر لهيئة كير على الفور أي شهادات تفتيش ناجمة عن ذلك. علاوة على ذلك، تخضع جميع السلع للتفتيش النهائي والقبول في مكان الوصول بغض النظر عن دفع أي مبالغ أو أي عمليات التفتيش السابقة. قد ترفض هيئة كير جميع السلع التي لا تتفق مع أمر التوريد هذا أو المواصفات المطبوعة أو الرسومات أو العينات أو البيانات ويتحمل المورد تكلفة التخلص منها. الأعمال المعيبة. إذا كانت هناك أية سلعة معيبة من جهة المواد أو التصنيع أو خلاف ذلك مما جاء في أمر التوريد هذا، يحق لهيئة كير عمل الآتي: (أ) مطالبة المورد بإصلاح أو استبدال أي من هذه البضائع غير المعيبة على حسابه (ب) مطالبة المورد برد ثمن هذه البضائع؛ أو (ج) أن تختار الاحتفاظ بمثل هذه السلع وتصحيحها مع تخفيض جزء مناسب من السعر لتعويض ما استنفقه هيئة كير لتصحيح هذه العيوب. لا شيء، بما في ذلك أي تفتيش نهائي، يعفي المورد من مسؤوليته في تصحيح أو استبدال البضائع المعيبة نتيجة العنق أو التسليم أو العيوب المستترة.

شروط الدفع. مطلوب فواتير من أصل وصورة. تتولى هيئة كير سداد مستحقات المورد طبقاً لما هو محدد في ذلك في أمر التوريد هذا، بما في ذلك بموجب أي شروط خصم؛ وإذا لم يتم الإشارة إلى وقت محدد للدفع، يتم الدفع في غضون (30) ثلاثين يوماً من قبول هيئة كير للبضائع في مكان الوصول. أي تعديلات في فواتير المورد بسبب نقص أو بسبب التسليم المتأخر، والرفض أو الإخفاق في الامتثال لمطالبات أمر التوريد هذا، يحق لهيئة كير إذا ترأى لها ذلك، يحق لهيئة كير تعديل ذلك قبل الدفع، ولكن الفشل في القيام بذلك لا يحرم هيئة كير من الحق في القيام بذلك في وقت لاحق. يحق لهيئة كير حجب عشرة في المائة (10 في المائة) من مبلغ الفاتورة النهائية للتأكد من أن جميع البضائع مطابقة لأمر التوريد هذا، وأنه قد تم تلقي جميع الوثائق اللازمة بشكل صحيح.

التغييرات. يحق لهيئة كير في أي وقت إجراء تغييرات أو تعديلات على أمر التوريد هذا، ولكن لن يسمح بمثل هذا التعديل أو التغيير بدون إذن خطي من هيئة كير. يحق أيضاً لهيئة كير إجراء تغييرات في طريقة الشحن أو التعبئة ومكان التسليم عن طريق مراسلات مكتوبة (أو، إذا قبلها المورد، شفاهة) قبل شحن البضائع. في حالة إذا ما أثر هذا التغيير من قبل هيئة كير على التكلفة أو جداول التسليم الخاصة بأمر التوريد هذا، يتعين إجراء تعديل عادل، بشرط أن يقوم المورد بتقديم مطالبة خطية وذلك خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ طلب هيئة كير للتغيير.

اسم هيئة كير. لا يجوز للمورد استخدام اسم هيئة كير أو علاماتها التجارية في الذبعية أو الإفصاح عن تلك المعلومات المتصلة بأمر التوريد بدون موافقة خطية مسبقة من هيئة كير.

الامتثال للقوانين. على المورد أن يمتثل لجميع القوانين واللوائح والقرارات المطبقة على أدائه كما يلي:

التعويض. يلتزم المورد بتعويض هيئة كير والكيانات التابعة لها وحمايتها من الضرر ضد أي مطالبات أو خسائر أو أضرار أو مصاريف أو غرامات أو أسباب إتخاذ إجراء أو طلب تعويض الناشئة عن: (أ) إخلال المورد بأي من الالتزامات أو الضمانات المذكورة أو انتهاك الأسرار التجارية أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية، أو (ب) أي أفعال أو إغفالات من المورد ووكلائه والعمالين لديه والمتعاقدين معه من الباطن أو الضيوف، ممن لهم صلة بأمر التوريد هذا. لا تكون هيئة كير في أي حال من الأحوال مسؤولة عن خسارة المورد لأرباحه أو الأضرار العرضية أو اللاحقة. ويجب أن يشرع المورد في إتخاذ أي إجراء ضد هيئة كير ينشأ عن أو يتعلق بأمر التوريد هذا خلال عام واحد من حدوث السبب الذي أدى لإتخاذ هذا الإجراء وإلا يعتبر هذا تنازلاً عنه.

الإحالة. لا يجوز للمورد إحالة أمر التوريد هذا أو أي من التزاماته، دون موافقة خطية مسبقة من هيئة كير.

القانون وأوجب التطبيق والنزاعات. أمر التوريد هذا، وأي تطبيق وتفسير لأي عقد بين هيئة كير وبين المورد الناشئ فيما يتعلق بهذا الأمر، تحكمها قوانين ولاية جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية إذا كان المورد أمريكي، أو البلد المفضل لهيئة كير إذا كان المورد غير أمريكي، دون اعتبار لاختيارها لقواعد القانون. على الطرفين ألا يحاولوا حل أي خلاف أو مطالبة تنشأ عن أمر التوريد هذا أو تتصل به، أو الإخلال به أو إدعاء الإخلال به من خلال المفاوضات حسنة النية بين الإدارة العليا ممن لا علاقة لهم بالنزاع، وإذا تعذر ذلك، عن طريق التحكيم. على الطرفين اختيار محكم يقبله الطرفان والعمل بحسن نية مع المحكم لحل النزاع. مكان التحكيم هو أتلانتا، جورجيا. إلى الحد الذي يسمح به القانون يكون قرار المحكم نهائياً وملزماً، ويتم إدرجه في أي محكمة ذات ولاية قضائية مختصة.

الاتفاق الكامل. يحدد هذا الاتفاق، بالإضافة إلى المرفقات، الاتفاق الكامل للطرفين فيما يخص موضوع أمر التوريد هذا ولا يكون لأي تمثيل آخر أو إغراءات أو وعود أو اتفاقات سواء إن كانت شفاهة أو خلاف ذلك، أي قوة أو تأثير. لا يجوز تعديل هذا الاتفاق أو تغييره إلا تعديلاً مكتوباً من جميع الأطراف المعنية. كل مرفق يتم إدرجه هنا طبقاً لمرجه المذكور ويمثل جزء من أمر التوريد هذا. في حال أن يكون أي حكم من أحكام أمر التوريد أو تطبيقه على أي طرف أو الظروف التي تكتفنه غير صالح أو غير قانوني أو غير قابل للتطبيق بأية درجة، لا يتم المساس ببقية أمر التوريد ولا تتأثر تطبيقاته ويكون قابل للتطبيق إلى أقصى حد يسمح به القانون. هذه الفقرة والفقرات 8 و 9 و 13 و 16 و 18 سارية حتى بعد إتمام أو إنهاء هذا الأمر.

السلوك. يلتزم المورد وموظفيه بالامتثال لمدونة مكتوبة لقواعد السلوك التي تحظر إعطاء أي شيء ذي قيمة، بشكل مباشر أو غير مباشر لأي شخص أو كيان، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين أو موظفي هيئة كير، في شكل رشوة أو اكرامية؛ يحدد القيود المناسبة على المعاملات مع أقارب موظفي الموردين أو الشركات أو المشاريع المتعلقة بالمورد أو موظفيه؛ وخلاف ذلك يحكم أداء موظفي العاملين في طلب ومنح أو إدارة العقود، وتلقى الهدايا بشكل صحيح. يحظر المورد هيئة كير خطياً بأية انتهاكات تتصل بالتمتازاته فيما يلي. يشهد المورد أنه لم يقدم عن علم ولأن يقدم عن علم، بالمخالفة للقوانين المعمول بها، دعم مادي أو موارد لأي فرد أو منظمة يقوم بالدعوة إلى أو التخطيط لأي عمل إرهابي أو رعايته أو المشاركة فيه أو كان قد شارك فيه.

الإلغاء والأخطاء. بالإضافة إلى أي علاج آخر متاح بموجب القانون أو من باب الإنصاف، يجوز لهيئة كير إلغاء أمر التوريد كلياً أو جزئياً، في أي وقت بإشعار كتابي إلى المورد، بما في ذلك بدون قيد في أي من الحالات التالية: (أ) فشل المورد في توريد البضاعة كما هو محدد في أمر التوريد؛ (ب) طبقاً لحكم هيئة كير بحسن نية أن يكون المورد قد فشل في تنفيذ، أو عرض تنفيذ أمر التوريد هذا للخطر وفقاً لشروطه وفشل في علاج هذا الخلل خلال (10) عشرة أيام من تلقيه لإشعار هيئة كير؛ (ج) أن يصبح المورد معسراً أو يقوم بتحويل أعماله لصالح الدائنين، أو تعرض للإفلاس، وإعادة التنظيم، وإعادة هيكلة الديون أو دعاوى الإعصار المرفوعة ضده تحت قانون أي ولاية. لدى تلقي المورد لإشعار من هذا القبيل، يقوم المورد بالتوقف عن جميع الأعمال والإلغاء أي أوامر فرعية وإنهاء أي عقود من الباطن متصلة بأمر التوريد هذا. عند الإنهاء، تجري تسوية مطالبات جميع الموردين بشكل تام وكامل على النحو التالي: (أ) يتم سداد تعويض كامل للبضائع المطبقة لأمر التوريد هذا والمواد المعتمدة من قبل هيئة كير للموردين، مثل العمل الجاري والخطط والرسومات والمواصفات، و (ب) تتحول ملكية جميع هذه السلع والمواد التي قامت هيئة كير بسداد ثمنها لهيئة كير.

عدم الاستبعاد. أقسم أنا الموقع أدناه بشرفي أن الشركة وأعضاء مجلسها التنفيذي المذكورين لم يجدوا أنفسهم أو لم يكونوا في أي من الحالات التالية: الإفلاس أو بيع الممتلكات أو الإدانة بجريمة تتعلق بسلوكهم المهني أو الإدانة بسوء سلوك مهني خطير مثبت بأي وسيلة يمكن لهيئة كير أن تستخدمه كسببر أو لم تفي بالتمتازاته المتعلقة بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو دفع الضرائب وفقاً للأحكام القانونية للبلد الذي تسري فيه أو الخاص ببلد المستفيد من المنح (هيئة كير) أو تلك التي في البلد الذي يتم فيه تنفيذ العقد أو لم يتم إدائته بارتكاب العنق والفساد والمشاركة في تنظيم إجرامي أو أي نشاط آخر غير قانوني يضر بالجهات المانحة المؤسسية و/أو المصالح المالية لهيئة كير؛ أو إتباع إجراءات شرايئة أو إجراءات إعطاء المنح الممولة من مؤسسة مانحة، أو وجد أنهم قد قاموا بانتهاك خطير للعقد بسبب عدم الوفاء بالتمتازاتها التعاقدية.

أحكام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للسلع والخدمات [بما في ذلك الاستثمارات]

إذا تم هذا الشراء أو التعاقد بتمويل من أموال المانحين للحكومة الأمريكية، قد تنطبق بعض متطلبات الجهات المانحة. هذه الشروط تنطبق على أوامر الشراء واتفاقات الخدمة والاستشاريين. متطلبات الجهات المانحة التابعة للحكومة الأمريكية:

1) المورد غير الأمريكي: ويجب أن تنشأ جميع السلع والخدمات من البلد المضيف وأن يكون المورد مواطناً من مواطني ذلك البلد، ما لم يوافق هيئة كير على خلاف ذلك خطياً.

- (2) المورد الأمريكي: ويجب أن تنشأ جميع السلع والخدمات من الولايات المتحدة أو البلد المضيف وأن يكون المورد مواطناً من مواطني الولايات المتحدة أو ذلك البلد، ما لم توافق هيئة كير على خلاف ذلك خطياً.
- (3) يقدم المقاول لهيئة كير تقرير في أو قبل 1 أبريل خاص بضرائب القيمة المضافة والرسوم الجمركية (وليس ضريبة المبيعات) التي تقدر قيمتها بمبلغ 500 دولار أو أكثر والتي تحصلها الحكومة على المشتريات الواردة بأمر التوريد خلال السنة المالية السابقة (من أكتوبر إلى سبتمبر)، وأي رد لهذه الضرائب أو الرسوم من قبل الحكومة. كما يمكن بدلاً من ذلك تفصيل المقاول لهذه الضرائب و/أو الرسوم على الفواتير الفردية المقدمة لهيئة كير.
- (4) ينتهي هذا الاتفاق فوراً إذا توقفت حكومة الولايات المتحدة عن تمويل هيئة كير أو علقت هذا التمويل. كافة الخدمات، بما في ذلك أي تسليمات، أصدرت قبل ذلك التاريخ بموجب أحكام هذه الاتفاقية سيتم سدادها للمقاول على أساس تناسبي.
- (5) أثناء هذا الاتفاق ولمدة ثلاث سنوات بعد انتهاءه، يحق لهيئة كير أو الحكومة الأمريكية أو من يمثلها الوصول إلى أي معلومات أو سجلات خاصة بالمورد المتصلة مباشرة بالاتفاق.
- (6) يشهد المقاول أنه لا هو ولا أي من مسؤوليه أو أعضاء مجلس إدارته أو موظفيه الرئيسيين يقومون بعمل محظور أو عملهم معلق أو مرشح للمنع أو أنهم غير مؤهلين أو خلاف ذلك أو مستبعدين من القيام بأعمال تجارية مع حكومة الولايات المتحدة أو الوكالات أو الإدارات التابعة لها.
- (7) يجب أن يتم تمرير هذه الأحكام إلى مقاولي الباطن التابعين للمقاول.
- (8) وبناء على طلب هيئة كير يوقع المقاول أي شهادات أو وثائق ويتخذ الإجراءات التي تشترطها الجهات المانحة.
- (9) بالإضافة إلى ما سبق، اعتماداً على تمويل حكومة الولايات المتحدة، مطلوب من المقاول الامتثال للمتطلبات الواردة في المنشورات المرجعية التالية
- (a) المورد غير الأمريكي: الأحكام القياسية الإلزامية. انظر <http://www.usaid.gov/policy/ads/300/303mab.pdf>.
- (b) المورد الأمريكي: RFC 22 226- إدارة وأمر التوريد الخاصة بمعونة الهيئات غير الحكومية (USAID)
- (c) لائحة الولايات المتحدة الاتحادية للاستحواذ ("RAF") في <http://acquisition.gov/far/index.html> [قد يلزم المقاول بعمل تأمين إضافي للعامل القاتنين بالأعمال ذات الصلة خارج الولايات المتحدة وتقديم ما يثبت ذلك لهيئة كير. قد تتوافر التنازلات الخاصة بحكومة الولايات المتحدة إذا كان العمال ليسوا مواطنين أو مقيمين، ويتلقون حماية كافية.]
- (d) لائحة استحواذ المعونة الأمريكية (AIDAR) <http://www.usaid.gov/policy/ads/300/aidar.pdf>
- (e) مراكز السيطرة على الأمراض: [http://www.access.gpo.gov/nara/cfr/waisidx\\_07/45cfr74\\_07.htm](http://www.access.gpo.gov/nara/cfr/waisidx_07/45cfr74_07.htm). لا يحق للمقاول استخدام الأموال التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة في الضغط من أجل الترويج أو الدعوة إلى تشريع البغاء بوصفه عملاً مشروعاً. يجب حصول المقاول على إعلان مكتوب بهذا المعنى من مقاوليه من الباطن.
- (f) مكتب السكان والهجرة والسكان: [http://www.access.gpo.gov/nara/cfr/waisidx\\_09/22cfr145\\_09.html](http://www.access.gpo.gov/nara/cfr/waisidx_09/22cfr145_09.html)

المورد: تعتبر أحكام وشروط أمر الشراء وأي من الأوراق المرفقة جزء من هذا العقد

روجع بتاريخ 1 يوليو 2015